

فتح تتواطئ مع أوروبا ضد تركيا بشأن التحقيق فى مجزرة أسطول الحرية



الخميس 24 يونيو 2010 12:06 م

24/06/2010

كشف موقع إلكتروني أمريكي داعم للقضية الفلسطينية، عن وثيقة خطيرة تشير إلى تورط سلطة (فتح) عبر مندوبها في مجلس حقوق الإنسان إبراهيم خريشة، في إحباط جهود تركيا في المجلس التابع للأمم المتحدة لإجراء تحقيق أممي في جريمة الاعتداء الصهيوني على قافلة (أسطول الحرية).
وحسب الموقع الإلكتروني فقد حاولت سلطة "فتح" تحييد الأمم المتحدة من القضية، وعرقلة قرار لمجلس حقوق الإنسان يدين الهجوم القاتل على الأسطول، وتشير الوثيقة إلى تعديلات مقترحة من قبل مندوب السلطة على مشروع القرار تظهر موقفاً مؤيداً لموقف الاتحاد الأوروبي ضد موقف تركيا والدول الأخرى الداعية إلى إجراء التحقيق واتخاذ إجراءات قوية لمحاسبة الكيان الصهيوني.
ويشير الموقع الإلكتروني إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار "تواطؤ السلطة الفلسطينية المستمر لحماية "إسرائيل"، ونذكر بما تبذله من جهود لتقويض العديد من القرارات التي تدينها في الأمم المتحدة، وآخرها ما حصل بشأن "تقرير غولدستون" في أكتوبر الماضي".
وحسب الموقع، فقد رفضت تركيا التعديلات التي أضافها الاتحاد الأوروبي والسلطة؛ حيث كانت الصيغة المطلوبة لمشروع القرار تدعو إلى "إرسال بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الناجمة عن الاعتداءات (الإسرائيلية)".
وينقل الموقع عن دبلوماسي أوروبي قوله إن السلطة وافقت على إزالة هذه الصيغة، ودعت إلى فقرة بديلة مفادها: "يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة ضمان نزاهة تحقيق فوري ذي مصداقية وشفاف ومطابق للمعايير الدولية".
ويضيف الموقع أن الصياغة التركية للقرار كانت تدعو إلى إجراء تحقيق تحت سلطة لجنة حقوق الإنسان، بينما كانت صيغة الاتحاد الأوروبي والسلطة تقتصر على تأييد من قبل الأمم المتحدة وأمينها العام لـ"مجرد لجنة تحقيق" إسرائيلية بقيادة الولايات المتحدة التي اعتبر أنها ذات مصداقية".

المصدر : المركز الفلسطيني للإعلام